

إِهْمَالُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ فِي الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ (أَيَّاءُ الْبَقْرَةِ وَإِبْرَاهِيمَ أُنْمُوذَجًا)

أ.د. حسن محمود هندأوي^(*)

مُخْتَصَرُ الْبَحْثِ

تُعَدُّ القِرَاءَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الشَّاذَّةُ مَصْدَرًا ثَرًّا لِلشَّوَاهِدِ النَّثْرِيَّةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ كَثِيرًا مِنَ الظُّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَشْتَمَلْ عَلَيْهَا الْقِرَاءَاتُ الْمَتَوَاتِرَةُ. وَقَدْ دَرَسَ الْبَحْثُ ثَلَاثَ قِرَاءَاتٍ شَّاذَّةٍ، هُمَا آيَتَانِ مِنَ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَآيَةٌ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِتَكُونَ هَذِهِ الْاِخْتِيَارَاتُ نُمُوذَجًا لِلدَّرْسِ النَّحْوِيِّ فِي مَسْأَلَةِ إِهْمَالِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ، وَقَدْ عَرَضَ الْبَاحِثُ أَقْوَالَ النَّحَاةِ، وَشَوَاهِدَهُمُ الْمُنَاطِرَةَ لِهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ثَمَّ مَذَاهِبَ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ، فَعَرَضَهَا الْبَاحِثُ، وَرَجَّحَ جَانِبًا مِنْهَا.

(*) جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها.

بين يدي البحث:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن أصحابه أجمعين، وبعد:

فقد تعددت قراءات القرآن الكريم، وعمد النحويون والقراء إلى حصرها في أقسام معينة، ووضعوا للقراءة المقبولة شروطاً. أمّا النحويون فأول من فعل ذلك منهم - فيما أعلم - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، فقد اشترط لها ثلاثة شروط: موافقة رسم المصحف، وموافقة وجه من كلام العرب، وأن تكون قد قرئ بها، فقال: «اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه»^(١).

وأما القراء فأولهم في ذلك أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، فقد دلّت موافقه وأقواله على أنه وضع ثلاثة أصول لقبول القراءة، هي: مطابقة خط المصحف العثماني، وصحة السند، وموافقة العربية^(٢). وكذا قال بعده مكّي بن أبي طالب المتوفى سنة (٤٣٧هـ)^(٣). وأما شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ) فقد اشترط في كتابه «منجد المقرئين»^(٤) لصحة القراءة ثلاثة شروط، هي: التواتر، وموافقة العربية مطلقاً، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً. وتراجع عن هذا في كتابه «النشر في القراءات العشر»^(٥)، فلم يشترط التواتر، واستبدل به صحة السند.

والقراءة الشاذة عند هؤلاء هي التي اختلّ فيها ركن من هذه الأركان الثلاثة، سواء أكانت عن القراء السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

(١) معاني القرآن (٢: ٢٩٣)، وانظر (ص ٣٥)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١: ٢٠٥، ٣٧٣ - ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٩، ١٨٢).

(٢) السبعة في القراءات (ص ١٧) (مقدمة المحقق)، و(ص ٤٦ - ٥٢) (مقدمة المصنف).

(٣) الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٨ - ١٩).

(٤) منجد المقرئين (ص ٧٩ - ٨١).

(٥) النشر في القراءات العشر (١: ٩ - ١٣). وعرفنا أنّ هذا الرأي هو اللاحق؛ لأنه نص هنا على أنه كان قبل ينجح إلى القول الأول، ثم ظهر له فساد، فوافق أئمة التحقيق من السلف والخلف الذين نسب إليهم أنهم كانوا يشترطون صحة السند لا التواتر.

وليس غرضنا في هذه التوطئة دراسة مذاهب القراء في أقسام القراءات ولا شروط قبول القراءة؛ وإنما رمينا إلى تبيان المقصود بالقراءة الشاذة عند أئمة هذا العلم؛ لذا نكتفي بهذه الوطأة، وندخل في موضوع البحث.

وقد صنف العلماء في القراءات الشاذة مصنفات كثيرة، جمعوا فيها ما وصل إليهم منها، ومنهم: ابن مجاهد، وابن خالويه، ومحمد بن أبي نصر الكرماني. ووضع آخرون كتباً احتجوا فيها لتلك القراءات، وبينوا وجوها، وأعربوها، والتمسوا لها نظائر من كلام العرب، ومنهم: ابن جني، وأبو البقاء العكبري.

وتعدُّ القراءات الشاذة مصدراً ثراً للشواهد النثرية التي تتضمن كثيراً من الظواهر النحوية والصرفية التي لم تشتمل عليها القراءات الصحيحة؛ ولا توجد إلا في الشعر، وبعض تلك القراءات لم يرد في الكتب الخاصة بهذا الفن؛ لذا لا نجد لها توجيهاً في كتب الاحتجاج للقراءات الشاذة أو إعرابها. ومن هذا القبيل ما نراه مبثوثاً في كتب النحو وتفسير القرآن من قراءات تدل على ظواهر ليس لها مثال فيما وصل إلينا من النصوص النثرية.

ومن تلك القراءات قراءة وردت فيها (أن) الخفيفة المصدرية، وبعدها فعل مضارع مرفوع غير مفصول منها، وليس قبلها فعل من أفعال العلم ولا الظن، واختلف النحويون فيمن قرأ بها، وفي توجيهها، وقد تناولت في هذا البحث تلك القراءات، وفصلت القول فيها تفصيلاً أرى فيه مقنعاً للباحثين في ظواهر اللغة العربية.

والقراءة المقصودة رُوِيَتْ في قول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَزَّعَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فقد قرأ بعض القراء: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَزَّعَ)، برفع (يُنْتَزَّعَ). ونسبها إلى (مجاهد) الزمخشري^(١)، وابن الأثير^(٢)، وابن مالك^(٣)، والقواسم^(٤)،

(١) الفصل (ص ٣٢١).

(٢) البديع له (١: ٥٥٩، ٢: ٤٣٧).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٢٣٥).

(٤) شرح ألفية ابن معط (ص ٣٣٩).

وبهاء الدين بن النحاس الحلبي^(١)، والرضي^(٢)، وأبو حيان^(٣) في «الارتشاف»، و«البحر المحيط»، والسَّمِين الحلبي^(٤)، والعيني^(٥) شارح البخاري. ونصَّ أبو حيان في «البحر» على أَنَّ النحويين هم الذين نسبوها إلى مجاهد. وأضاف السمين أنها تروى عن ابن عباس. وذكر ابن خالويه^(٦) قراءة لمجاهد في هذه الآية دون أن ينص على رفع (يتم) ونصب (الرضاعة). وذكر ابن الدهان أَنَّ هذه القراءة حُكيت عن مجاهد^(٧).

ونسبها ابن هشام^(٨) والفيروزبادي^(٩) إلى ابن مُحِصِن.

ونسبت إلى ابن مجاهد في شرح الكتاب للسيرا في^(١٠)، وشرح ألفية ابن مُعْطٍ للرَّعِينِي^(١١)، والخزانة^(١٢) ضمن نص لابن عصفور في كتابه «ضرائر الشعر».

وذكر القراءة غير منسوبة ابن خروف في «شرح الجمل»^(١٣)، وابن يعيش في شرح المفصل^(١٤)، وابن مالك في شرح التسهيل^(١٥)، وابنه بدر الدين في شرح التسهيل، وشرح ألفية أبيه^(١٦)، وأبو حيان في «البحر المحيط»^(١٧)، والمرادي في «الجنى الداني»^(١٨)، وناظر

(١) التعليقة على المقرب (٢: ٨٦٠).

(٢) شرح الكافية: القسم الثاني (٢: ٨٣٥).

(٣) الارتشاف (٤: ١٦٤٢)، والبحر المحيط (٢: ٢٢٣).

(٤) الدر المصون (٢: ٤٦٣).

(٥) عمدة القاري (١٠: ١١٦).

(٦) مختصر في شواذ القرآن (ص ١٤).

(٧) الغرة في شرح اللمع (باب إنَّ وأخواتها) (ص ٩٨) [القسم الذي حققه د. فريد الزامل].

(٨) مغني اللبيب (ص ٢٨، ٦٠٩).

(٩) القاموس المحيط (أن) (٤: ١٩٩).

(١٠) شرح الكتاب (١: ٨٠)، وهي كذلك أيضاً في المخطوطة (١: ٢٧).

(١١) شرح ألفية ابن معطٍ للرعييني (١: ٧٢٩) [رسالة].

(١٢) الخزانة (٨: ٤٢٤).

(١٣) شرح الجمل (٢: ٨٢٤).

(١٤) شرح المفصل (٧: ١٥).

(١٥) شرح التسهيل (٢: ٤٤).

(١٦) شرح التسهيل (٤: ١١)، وشرح ألفية لابن الناظم (ص ٦٦٩).

(١٧) البحر المحيط (٥: ٣٩٩).

(١٨) الجنى الداني (ص ٢٢٠).

الجيش في «تمهيد القواعد»^(١)، والشاطبي في «المقاصد الشافية»^(٢).

قلت: أمّا نسبتها إلى ابن مجاهد كما ورد في شرح الكتاب للسيرافي وفي شرح ألفية ابن معط للرعييني وفي الخزانة فغير صحيحة؛ لأنّ ابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤هـ) لم يكن له اختيار في القراءة، ولم ينسب إليه أحد - فيما أعلم - أنه قرأ بثيء من القراءات الشاذة، بل كان ينكر إنكاراً شديداً على من يقرأ بها، وتصنيفه كتاباً فيها^(٣) لا يعني أنه كان يقرأ ببعضها، وهو إنما أراد بالشواذ في ذلك الكتاب ما شدّ عن القراءات السبع التي اشتمل عليها كتابه «السبعة في القراءات».

وشيء آخر يشهد بخطأ ذلك، وهو أنّ الذي في الأصل المخطوط لكتاب «ضرائر الشعر»^(٤) لابن عصفور الذي نقل منه البغدادي في الخزانة إنما هو: (مجاهد)، لكنّ محقق الضرائر لم يجرر القول في نسبتها، فظنّ أنّ ما في الخزانة هو الصواب، فأخذ منها كلمة (ابن)، وأثبتها في متن «الضرائر»، ونص على ذلك في الحاشية.

والصواب في ذلك أنّ ابن مجاهد رواها - كما قال أبو البركات الأنباري^(٥) - ولم يقرأ بها، فكانت روايته لها سبباً في نسبتها إليه من قبل بعض المصنفين بعده. ودليل آخر يشهد بصحة ما زعمناه، وهو أنّ محمد بن نصر الكرماني^(٦) نصّ على أنّ السيرافي نسبها لمجاهد.

وأما نسبتها إلى ابن محيصة فغير منكورة، وإن لم ترد في مفردته التي صنفها أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (٣٦٢ - ٤٤٦هـ)؛ لأنّ ابن محيصة المتوفى سنة (١٢٣هـ) أخذ القراءة عرضاً عن مجاهد الذي توفي سنة (١٠٣هـ)^(٧).

(١) تمهيد القواعد (٣: ١٣٧٩، ٨: ٤١٢٨).

(٢) المقاصد الشافية (٢: ٤٠٢، ٦: ١٣، ١٥).

(٣) السبعة في القراءات: مقدمة المحقق (ص ١٣ - ١٧).

(٤) ضرائر الشعر (ص ١٦٤).

(٥) الإنصاف (ص ٥٦٣).

(٦) شواذ القراءات له (ص ٩٢)، وقد وردت فيه وفي مخطوطته (ص ٤٠) (تتم) بالتاء.

(٧) غاية النهاية (٢: ٤١ - ٤٢، ١٦٧).

وكذلك نسبتها إلى ابن عباس، فإنها غير مستبعدة؛ لأنَّ مجاهداً قرأ على ابن عباس بعضاً وعشرين ختمة، ويقال: ثلاثين عرضة^(١).

ومما ينبغي ذِكرُه في هذه المسألة أنَّ بعض محققي كتب التراث^(٢) أحالوا في تخريج قراءة مجاهد المذكورة على مختصر ابن خالويه في شواذ القراءات. وأقول: إنَّ ابن خالويه روى قراءة مجاهد، ولم يضبطها، فقال: «(أن يتم الرضاعة) مجاهد»^(٣)، وهذا القول لا يدل دلالة صريحة على أنَّ المقصود هو رفع (يتم) ونصب (الرضاعة)؛ لأنَّ القراءة المشهورة عن مجاهد هي (أَن تَتِمَّ الرِّضَاعَةُ) بنصب (تتم) ورفع (الرضاعة)^(٤).

وأما أقدم مصدر لهذه القراءة - فيما أعلم - فهو شرح كتاب سيويه للسيرافي المتوفى سنة (٣٦٨هـ)، ولم أقف عليها فيما عرفت من كتب القراءات الشاذة إلا في «شواذ القراءات» للكرماني الذي نسب روايتها إلى السيرافي.

وزعم أبو حيان في «البحر المحيط»^(٥) أنَّه لا يحفظ (أَنَّ) غير ناصبة إلا في هذه القراءة وفي بيتين من الشعر، وهما قول الشاعر^(٦):

يا صاحبي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُما وحيثُما كُنْتُما لاقِيتُما رَشَدًا
إنَّ تَحْمِلاً حاجَةً لي خَفَّ مَحْمَلُها تَسْتَوِجِبُا نِعْمَةً عِنْدِي بِها وَيَدًا
أَنَّ تَقْرَأَنَّ على أسماءَ وَيُحْكُما مِئِّي السَّلَامَ وَأَنَّ لا تُشْعِرُا أَحَدًا
وقول الآخر^(٧):

(١) غاية النهاية (٤١: ٤٢ - ٤٣).

(٢) التعليقة على المقرب (٢: ٨٦٠)، وشرح الكافية (٢: ٨٣٥)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢).

(٣) مختصر في شواذ القرآن (ص ١٤).

(٤) المحرر الوجيز (١: ٥٧٢)، والبحر المحيط (٢: ٢٢٣). كما رويت عن ابن محبص وغيره.

(٥) البحر المحيط (٢: ٢٢٣).

(٦) مجالس ثعلب (ص ٣٢٢ - ٣٢٣)، وكتاب الأضداد لابن الأنباري (ص ١٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١: ٨٠)، وشرح التسهيل (٢: ٤٤٤، ٤: ١١)، والخزانة (٨: ٤٢٠ - ٤٢٨) الشاهد (٦٤٢). وروى السيرافي البيت الثاني: (أَنَّ) تَحْمَلُ... وتَصْنَعُ نِعْمَةً...، وقال بعد الأبيات: (والمعنى فيه: أسألكما أن تحملا).

(٧) معاني القرآن للفراء (١: ١٣٦)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٤٨)، والأزهية (ص ٥٨)، وشرح التسهيل (٢: ٤٤، ٤: ١٠). الزواج: الموت.

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤُوبُ قَهْ إِنْ نَجَّوْتِ مِنَ الرِّوَاجِ
وَسَلِمْتِ مِنْ عَرَضِ الحُثُوثِ فِ مِنَ العُدُودِ إِلَى الرِّوَاجِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِإِلَادِ قَو مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

قلت: هذا قول غير صحيح؛ فقد ذكر أبو حيان نفسه في موضع آخر من «البحر المحيط» قراءة طلحة بن مصرف (ثُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّوْنَ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) [إبراهيم: ١٠] (١) - بتشديد النون في (تَصُدُّوْنَ) - وذهب في تخريجها إلى أَنَّ (أَنْ) فيها هي الشائبة التي تنصب المضارع، لكنها ألغيت كما ألغيت في قراءة مجاهد السابقة: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] بالرفع (٢).

ونص في كتابه «الارتشاف» (٣) على أَنَّ ابن الأنباري أنشد أبياتاً جاء فيها المضارع بعد (أَنْ) مرفوعاً. كما أنشد شواهد أخرى في «باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر» من كتابه «التذيل والتكميل» (٤) إضافة إلى البيتين السابقين، وهي قول ابن الدمينه (٥):

أَبِي النَّاسِ - وَيَبِّ النَّاسِ - أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحٍ
وقول كثير (٦):

وَنَحْنُ مَتَعْنَابِينَ مُرَّورِابِغٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُعْزَى، وَأَنْ يُتَكَنَّفُ
وقول حاتم (٧):

وَإِنِّي لِأَخْتَارُ الْقِرَى طَاوِيَّ الحِشَا مُحَادِرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ: لَيْمٌ

وقال بعد هذا البيت: «روي بنصب (يقال) ورفعها، حكى الروايتين فيه أبو بكر بن الأنباري في كتاب «الواضح» له».

(١) شواذ القراءات للكرماني (ص ٢٥٩)، والبحر المحيط (٣٩٩: ٥). وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ (١: ٧٣٢).

(٢) البحر المحيط (٥: ٣٩٩).

(٣) الارتشاف (٤: ١٦٤٢).

(٤) التذيل والتكميل (٥: ١٦٥ - ١٦٧).

(٥) الديوان (ص ٢٧)، ورواية الأمالي (٢: ٢٦)، والعقد الفريد (٧: ٧٦): «لا يشترونها».

(٦) ديوانه (ص ٤٨٣) تحقيق د. إحسان عباس.

(٧) الديوان (ص ١٧٥)، والرواية فيه بنصب: (يقال)، وقد تتبع المحقق ما ورد في البيت من الروايات.

وقول الشاعر^(١):

إذا كان أمرُ الناسِ عندَ عَجُوهِهم فلا بُدَّ أن يَلْقَوْنَ كُلَّ يَبابٍ
 وختم كلامه في هذه المسألة بقوله: «وقد أطلنا الكلام على ذلك في كتاب «التكميل»
 في (باب إعراب الفعل وعوامله)»^(٢). ولما رجعتُ إلى الباب المذكور لم أجد شيئاً مما ذكر،
 بل ألفتيه قد أحال إلى شرح المصنف لهذه المسألة في باب إنَّ وأخواتها، فقال: «وقد شرح
 المصنف ذلك في باب إنَّ وأخواتها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا»^(٣).

وأقول: إنَّ ابن الأنباري أنشد البيتين اللذين فيهما «أنَّ تقرآن»، و«أنَّ يقال» أيضاً في
 «كتاب الأضداد»^(٤)، وذكر أنَّ الكسائي والفراء رويَا «يقال» بالرفع.
 وثمَّ شواهد أخرى في هذه المسألة، منها قول الشاعر^(٥):

أبى علماءُ الناسِ أن يُخبروني بِنَاطِقَةِ حَرَسَاءِ، مِسْوَكُهَا حَجْرٌ
 ومثله قول ابن مقبل^(٦):

ونحنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أن تَشْرَبُونَهُ وقد كان منكم ماؤه بِمَكَانٍ
 ومن هذا عند بعضهم قول أبي محجن الثقفي^(٧):

ولا تَدْفِنَنِي في القَلَاةِ، فَإِنِّي أَخَافُ إذا ما مِتُّ أن لا أذوقُها
 وذكر ابن الدَّهَّان أنَّ المبرد حكى عن البغداديين: «أردتُ أن يقومَ زيدٌ»^(٨). وذكره
 أبو حيان نفسه في (التذييل والتكميل)^(٩).

(١) آخر هذا البيت عنده: «كل بتوت». صوابه في ضرائر الشعر (ص ١٦٤).

(٢) التذييل والتكميل (٥: ١٦٧).

(٣) التذييل والتكميل (٨: ١٠٣ ب) مخطوطة الأسكوريال رقم (٥٦).

(٤) الأضداد (ص ١٢٣).

(٥) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص ٤٠٩)، وشواهد التوضيح والتصحيح (ص ٢٣٦).

(٦) البيت بهذه الرواية في شرح ألفية ابن معط للقواس (١: ٣٦٤)، وللرعيبي (١: ٧٢٩)، ورواية الديوان (ص ٢٤٣): «أنَّ يشربوا به»، وبها يفوت الاستشهاد.

(٧) شرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٦٩)، والخزانة (٨: ٤٠١)، وشرح أبيات المغني (١: ١٤٠).

(٨) الغرة في شرح اللمع (باب إنَّ وأخواتها) (ص ٩٩) تحقيق د. فريد الزامل.

(٩) التذييل والتكميل (٥: ١٦٥).

توجيه النحويين للقراءة وأبيات الشعر:

للنحويين في تخريج قراءة مجاهد وهذه الأبيات مما ورد فيه الفعل المضارع مرفوعاً بعد (أَنْ) بلا فصل وليس قبلها فعل قلبي، أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أَنْ (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة، وقد شدَّ اتصالها بالفعل، ونسبه إلى الكوفيين ابن مالك^(١)، وابنه بدر الدين^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والمرادي^(٤)، وناظر الجيش^(٥)، وابن هشام^(٦). وهو قول الفارسي وابن جني^(٧). ومن ذهب إلى هذا المذهب الهروي^(٨)، وابن الأثير^(٩)، وابن خروف^(١٠)، وأبو حيان في باب الضرائر من الارتشاف^(١١)، والشاطبي^(١٢).

قلت: عدم الفصل في خبر (أَنْ) مع العلم والظن لم يمنعه سيويوه البتة، ولم يجعله خاصاً بالشعر، وإنما ضعَّفه^(١٣). وحكم الفراء بصوابه^(١٤). و(أَنْ) هاهنا لم يسبقها علم ولا ظنٌّ، فقد اجتمع فيها شدوذان: خُلُوها من العلم والظن، وعدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية التي هي خبر لها، وفي هذا من الضعف ما لا يخفى. وقد التمس بدر الدين بن مالك وجهاً للشدوذ الأول، فقال: «وجاز خُلُوها من العلم والظن؛ لأنه لا مانع منه في القياس»^(١٥).

(١) التسهيل (ص ٢٢٨)، وشرحه للمصنف (٤: ٤٤).

(٢) شرح التسهيل (٤: ١١).

(٣) البحر المحيط (٢: ٢٢٣).

(٤) الجني الداني (ص ٢٢٠).

(٥) تمهيد القواعد (٣: ١٣٧٩، ٨: ١٢٧٧).

(٦) المغني (ص ٢٨).

(٧) سر صناعة الإعراب (ص ٤٤٨ - ٤٤٩، ٥٤٩)، والخصائص (١: ٣٨٩ - ٣٩٠)، والمنصف (١: ٢٧٨)، وضرائر الشعر

(ص ١٦٣ - ١٦٥). وانظر شرح جمل الزجاجي الكبير (١: ٤٣٧).

(٨) الأزهية (ص ٥٨).

(٩) البديع (١: ٥٥٩).

(١٠) شرح الجمل له (٢: ٨٢٤ - ٨٢٥).

(١١) الارتشاف (٥: ٢٤٢٢ - ٢٤٢٣).

(١٢) المقاصد الشافية (٢: ٤٠٢ - ٤٠٣).

(١٣) الكتاب (٣: ١٦٧)، والمقاصد الشافية (٢: ٤٠٣).

(١٤) معاني القرآن (١: ١٣٦)، والمقاصد الشافية (٢: ٤٠٣).

(١٥) شرح التسهيل (٤: ١١).

والمذهب الثاني: أَنَّهَا (أَنَّ) الناصبة للمضارع أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية، فلم تعمل لمشابتها لها في أنها تقدّر مع ما بعدها بالمصدر، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل. ونسبه ابن مالك^(١)، وابنه بدر الدين^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والمرادي^(٤)، وناظر الجيش^(٥)، وابن هشام^(٦) للبصريين. وهو قول السيرافي^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن الأثير في حديثه عن حرّي المصدر^(٩)، وابن الحاجب^(١٠)، وابن مالك^(١١)، والمالقي^(١٢). وأول من نسب هذا المذهب للبصريين، والمذهب الأول للكوفيين، هو ابن مالك، كما هو ظاهر كلام أبي حيان في (الارتشاف)^(١٣).

والمذهب الثالث: أَنَّهَا (أَنَّ) الناصبة، وَأَنَّ الأصل في الآية: أَنْ يُتِمَّوْا، بالجمع؛ لأنَّ الجمع يقع على معنى مَنْ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٤]. ذكره ابن هشام، ولم ينسبه^(١٤).

والمذهب الرابع: أَنَّ (أَنَّ) في قول الشاعر (أَنْ تَقْرَأَنَّ) مفسّرة بمعنى: أي، وهي تفسير للحاجة المذكورة في البيت المتقدم، وهو قول القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي في كتابه «شرح المفصل» كما نقل البغدادي^(١٥).

(١) التسهيل (ص ٢٢٨)، وشرحه للمصنف (٢: ٤٤).

(٢) شرح التسهيل (٤: ١١).

(٣) البحر المحيط (٤: ٢٢٣).

(٤) الجني الداني (ص ٢٢٠).

(٥) تمهيد القواعد (٣: ١٣٧٩، ٨: ٤١٢٧).

(٦) المغني (ص ٢٨).

(٧) شرح الكتاب (١: ٨٠).

(٨) المفصل (ص ٣٢١).

(٩) البديع (٢: ٤٣٧).

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل (٢: ٢٢٦ - ٢٢٧).

(١١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٢٣٥).

(١٢) رصف المباني (ص ١٩٤).

(١٣) الارتشاف (٤: ١٦٤٢).

(١٤) مغني اللبيب (ص ٦٠٩ - ٦١٠).

(١٥) الخزانة (٨: ٤٢٦).

ولنا تعقُّب على نسبة المذهب الأول إلى الكوفيين، ونسبة المذهب الثاني إلى البصريين، فإذا رجعنا إلى كتب الفريقين وجدنا ما يلي:

أولاً: أنَّ للفراء في هذه المسألة قولين:

أحدهما: نصَّ عليه في كتابه «معاني القرآن»^(١)، فقد جعل (أُنْ) في قول الشاعر: (أُنْ تهبطين) هي المخففة من الثقيلة. وعلة ذلك عنده أنَّ الضمير يحسن في مثل هذا؛ إذ يصح أن يقدر: أنك تهبطين.

والثاني: نُسب إليه، وهو أنَّ (أُنْ) في قول الشاعر: (من أن يُقالُ لئيمٌ)، وقول الآخر: (أُنْ تقرآن) - هي الثنائية الناصبة للمضارع، لكنها لم تعمل فيهما. وقد نسبه إليه أبو بكر بن الأنباري^(٢).

ثانياً: أنَّ ثعلباً ذهب إلى أنَّ (أُنْ) في قول الشاعر: (أُنْ تقرآن) هي الناصبة للمضارع، أهملت حملاً على (ما)، فقال فيه: (هذه لغةٌ، تُشَبَّه بـ «ما»)^(٣). ونسبه إليه ابن جني في كتاب «التعاقب» كما قال الشاطبي^(٤). ونسبه في «سر صناعة الإعراب» إلى الكوفيين^(٥). وظاهر مذهب الكسائي فيما حكاه ابن الأنباري في رواية الرفع في قول الشاعر: «محادرةٌ من أن يُقالُ لئيمٌ»: أنَّ (أُنْ) فيه هي الناصبة للمضارع لكنها أهملت، فلم تعمل فيه^(٦).

نخلص من هذا إلى أنَّ المذهبين قد قال بهما الكوفيون.

وللكوفيين في تعليل عدم إعمالها قولان:

أحدهما: أنَّها محمولة في ذلك على (ما)، فقد قال ثعلب^(٧): «هذه لغة، تشبَّه بـ «ما»». ونسب البغدادي^(٨) القول بأنَّ الرفع بعد (أُنْ) لغة إلى الزمخشري.

(١) معاني القرآن (١: ١٣٥ - ١٣٦).

(٢) كتاب الأضداد له (ص ١٢٣)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢).

(٣) مجالس ثعلب (ص ٣٢٢ - ٣٢٣).

(٤) المقاصد الشافية (٦: ١٤).

(٥) سر صناعة الإعراب (ص ٤٤٨، ٥٤٩).

(٦) كتاب الأضداد لابن الأنباري (ص ١٢٣).

(٧) مجالس ثعلب (ص ٣٢٢).

(٨) الخزانة (٨: ٤٤٣).

والثاني: أَنَّهَا شُبِّهَتْ بـ(الذي)، فقد حكى ابن الأنباري أَنَّ الفراء قال: «شبه أن بـ(الذي)، فوصلها بالمستقبل المرفوع، كما يصل (الذي) به»^(١).

قلت: لعلَّ الفراء جعل (أَنَّ) هاهنا مهملة حملاً على (الذي) على مذهب أصحابه الكوفيين الذين يجيزون أن يكون (الذي) حرفاً مصدرياً^(٢).

ولنا هاهنا تعقُّبٌ في نوع (ما) التي حُمِلت (أَنَّ) عليها، فقد رأينا قبل قليل قول ثعلب: «هذه لغة، تُشَبَّه بـ(ما)»، وكذا فعل السيرافي^(٣)، والزمخشري^(٤)، فلم يُبَيِّنوا نوع (ما) التي شُبِّهَتْ بها (أَنَّ).

وقد اختلف النحويون في تفسير ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: قول الجمهور، وهو أَنَّ (ما) المقصودة هنا إنما هي (ما) المصدرية^(٥). وقد عبَّرَ عنها بعضهم بأنَّها أختها، فقال ابن الأثير: «وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أَنَّ» تشبيهاً بأختها»^(٦)، وتبعه ابن مالك^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والمرادي^(٩). وصرح بدر الدين بن مالك^(١٠) وابن هشام^(١١)، والشاطبي^(١٢) بأنَّ المراد بـ(أختها) إنما هو (ما) المصدرية. ونصَّ آخرون قبل هؤلاء وبعدهم على أَنَّ المراد بذلك (ما) المصدرية وإن لم يذكروا لفظ «أختها»^(١٣). ولم

(١) كتاب الأضداد له (١٢٣)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٣: ١٩) وحواشيه.

(٣) شرح الكتاب (١: ٨٠).

(٤) المفصل (ص ٣٢١).

(٥) سر صناعة الإعراب (ص ٤٤٨).

(٦) البديع (٢: ٤٣٧)، والتسهيل (ص ٢٢٨)، وشرحه للمصنف (٢: ٤٤).

(٧) التسهيل (ص ٢٢٨)، وشرحه للمصنف (٢: ٤٤)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٦٥).

(٨) التذييل والتكميل (٥: ١٦٧).

(٩) الجنى الداني (ص ٢٢٠).

(١٠) شرح التسهيل (٤: ١١)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٦٩).

(١١) مغني اللبيب (ص ٢٨، ٦١٠).

(١٢) المقاصد الشافية (٦: ١٤).

(١٣) سر صناعة الإعراب (ص ٤٤٨، ٥٤٩)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢)، ورفص المباني (ص ١٩٤).

ينص ابن الحاجب^(١) في شرحه قول الزمخشري على نوع (ما) لوضوحه، فالزمخشري ذكر ذلك في حديثه عن الحرفين المصدريين (أَنْ) و(ما).

والثاني: قول أبي البقاء العكبري، وهو أَنَّ (ما) التي شُبِّهت بها (أَنْ) هي (ما) الزائدة، كما نقله تلميذه القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، فقد ذكر البغدادي^(٢) أَنَّ اللورقي اتهم شيخه بأنه لم يهتد في كتابه (شرح المفصل) لمراد الزمخشري في تشبيه (أَنْ) ب(ما)؛ لأنه توهم أَنَّ (ما) المقصودة إمَّا أن تكون النافية، وإما أن تكون الزائدة، فاستبعد أن تكون النافية؛ لأنَّ (أَنْ تقرأن) في الشعر إيجاب، فهو ضد للنفي، وتشبيهه الإثبات بالنفي بعيد خصوصاً في باب العمل والإلغاء. ورأى أَنَّ حَمَلَهَا على (ما) الزائدة أقرب منه على (ما) النافية، واستدلَّ على ذلك بقراءة مجاهد المتقدمة: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣].

والثالث: قول القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، فقد ذكر في كتابه «شرح المفصل» - كما نقل البغدادي^(٣) - أَنَّ المشبَّه به هاهنا إنما هو (ما) المصدرية، لكنه ذهب إلى أَنَّ الأجود أن يقال: إنها في (أَنْ تقرأن) مفسَّرة بمعنى: أي، وتكون تفسيراً لقول الشاعر: (حاجةً) في البيت المتقدم على هذا البيت.

قلت: والأظهر في هذا مذهب الجمهور؛ لأنَّ شبه (أَنْ) ل(ما) المصدرية أقوى من شبهها ل(ما) الزائدة، وبيان ذلك أَنَّ (أَنْ) لا تَشْرِك (ما) الزائدة في شيء، بينما تَشْرِك (ما) المصدرية في التقدير بمصدر يكون له محل من الإعراب، سواء أكانت ناصبة للمضارع أم مهيمة، والحرف الذي يشبه حرفاً آخر في وجه أولى بأن يُحمل عليه من الحرف الذي لا يشبهه في شيء.

وكذلك يبعد - عندي - أن تكون (أَنْ) مفسَّرة؛ لأنَّ (أَنْ) المفسَّرة عند مثبتها لها شروط^(٤)، وتلك الشروط غير مستوفاة في الشواهد التي ذكرناها في (أَنْ) المهيمة.

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢: ٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) الخزانة (٨: ٤٢٦) عند الشاهد (٦٤٢).

(٣) الخزانة (٨: ٤٢٦) عند الشاهد (٦٤٢).

(٤) مغني اللبيب (ص ٢٩ - ٣١).

وقد ردَّ ابن جني على من زعم أنَّ (أَنَّ) هذه هي الناصبة للمضارع، وأهملت حملاً لها على (ما) المصدرية - بأنَّ (أَنَّ) إذا وُصِلت لا تكون للحال، إنما تكون للمُضَيِّ أو الاستقبال، فتقول: سرتني أن قام زيدٌ، ويسرُّني أن يقومَ غداً، ولا تقول: «يسرُّني أن يقوم» وهو في حال قيام، و(ما) إذا وُصِلت بالفعل وكانت مصدرية فهي للحال أبداً، كقولك: ما تقومُ حسنٌ، أي: قيامك الذي أنت عليه حسن، وهذا يجعل تشبيهه واحدة منهما بالأخرى بعيداً؛ لأنَّ كل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتهما. وصرَّح أبو الفتح بأنَّ هذا - وإن كان فيه بعض الصنعة - فهو أسهل من حمل (أَنَّ) على أختها (ما) في الإهمال^(١). وقال بدر الدين بن مالك مُعَلِّلاً حَمَلَهَا على المخففة من الثقيلة: «وجاز خُلُوهَا من العلم والظن؛ لأنه لا مانع منه في القياس»^(٢).

ولنا هنا تعقُّب في أهل هذه اللغة، فأكثر من ذكروا أنَّ إهمال (أَنَّ) هذه لغة لبعض العرب لم ينصوا على أصحابها^(٣)، ولم أجد من نسبها إلى قوم معينين إلا القوَّاس، فإنه قال: (وقيل: رفع المضارع بعدها لغة لطِيَّة)^(٤)، فهو لم ينسبها إلى طيِّء صراحة، بل ذكر ذلك بعبارة تدل على شكه في تلك النسبة، ولم يُسمِّ من قال ذلك. ولم أقف على هذه الظاهرة في شيء من شعر طيِّء إلا ما روي من قول حاتم الطائي المتقدم: «محاذرةٌ مِن أن يُقالَ لئيمٌ» في رواية الرفع.

وهذا تعقُّب آخر في حكم إلغاء (أَنَّ)، فإنَّ بعض من ذهب إلى أنَّ (أَنَّ) هذه هي الناصبة للمضارع وقد أهملت قَصَرَ إلغاء عملها على ضرورة الشعر^(٥). وبعضهم لم يصرح بذلك^(٦). ونقل بعضهم اتفاق الكسائي والفراء على أنَّ ذلك لا يقاس، ولا يحتمل

(١) سر صناعة الإعراب (ص ٥٤٩).

(٢) شرح التسهيل (٤: ١١).

(٣) مجالس ثعلب (ص ٣٢٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (١: ٨٠)، والمفصل (ص ٣٢١)، والبديع (٢: ٤٣٧)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢)، وفيه أنَّ الذي حكى ذلك هو الرياشي، وفي الجني الداني (ص ٢٢٦) أنه الرؤاسي.

(٤) شرح ألفية ابن معط (١: ٣٣٩).

(٥) المتبع في شرح اللمع (٤: ٥١٠)، والبحر المحيط (٢: ٢٢٣).

(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١: ٨٠)، وشرح الكافية الشافية (٣: ١٥٢٦ - ١٥٢٨).

في الكلام^(١). وصرح آخر بعدم القياس عليه^(٢). وذهب آخر إلى أنه جاء في ضرورة الشعر وفي قليل من الكلام^(٣).

قلت: والأولى أن يقتصر على ما سُمع من ذلك، ولا يُقاس عليه لشذوذه في السماع والقياس؛ فإنه لم يرد إلا في قراءتين شاذتين، وفي بضعة أبيات من الشعر مع اختلاف الرواية في بعضها، وفي مثال واحد محكي عن البغداديين كما ذكرنا.

وبعض من ذهب إلى أنها مخففة من الثقيلة نصّ على أنّ مباشرة الفعل المضارع لها من ضرائر الشعر^(٤)، ولا يحسن شيء منه في سعة الكلام، فإن جاء شيء منه في النثر اقتصر به على مورد السماع، ولم يُقس عليه^(٥). واكتفى بعضهم بالحكم عليه بالشذوذ^(٦)، وهو عند بعضهم من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً^(٧).

والغاء (أن) هذه عند من أبطل عملها سبيله الجواز لا الوجوب؛ لأننا نراها مُعمّلة ومهملة في بيت واحد، كالذي رأيناه في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكِمَا مِئِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
فقد ألغاهما في الشطر الأول، وأعملها في الشطر الثاني.

ومما ينبغي أن يتضمنه هذا البحث اختيار النحويين المتأخرين في هذه المسألة: فذهب ابن عصفور^(٨) إلى أنّ جعلها مخففة أولى بالصواب؛ لأنها هي التي استقرّ في

كلام العرب ارتفاع الفعل المضارع بعدها.

(١) الارتشاف (٤: ١٦٤٤).

(٢) المقاصد الشافية (١: ٢٢٢).

(٣) شرح ألفية ابن معط للرعيني (١: ٧٢٨).

(٤) سر صناعة الإعراب (ص ٥٤٩).

(٥) ضرائر الشعر (ص ١٦٣ - ١٦٤).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣: ١٥٢٨).

(٧) المنصف (١: ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٨) ضرائر الشعر (ص ١٦٥).

وكان لبعضهم فيها قولان، ومنهم ابن الأثير، فذهب في باب إنَّ وأخواتها^(١) إلى أنها المخففة من الثقيلة، وذهب في حديثه عن حرفي المصدر إلى أنها الثنائية الناصبة للمضارع^(٢). وكذلك فعل ابن مالك، فذهب في «شرح التسهيل» إلى أنها المخففة؛ لأنَّ ذلك لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال^(٣).

وذهب في «شواهد التوضيح» و«الألفية» إلى أنها الناصبة للمضارع، قال^(٤):

وبعضهم أهمل «أن» حملاً على «ما» أختها حيث استحققت عملاً

وفي «شرح الكافية الشافية»^(٥) جعل (أن) في بعض الأمثلة السابقة هي المخففة، وفي بعضها جعلها الناصبة، فحمل على الناصبة كلاً من (أن تقرأن)، و(ألا أدوقها)، و(لمن أراد أن يُيتمَّ الرِّضَاعَةَ)، وحمل على المخففة قوله: (أن تهبطين)، فقال: «ف(أن) فيه مخففة من أن؛ لأنَّ قبلها (إني زعيمٌ)، وهذا مقارب لـ (إني عليمٌ) في المعنى، لكن فيه شذوذ من قبل عدم الفصل»^(٦).

قلت: هذا الاختيار لا يلزم في هذا البيت؛ إذ يجوز أن تكون (أن) هي المخففة، وأن تكون الناصبة للمضارع قد أهملت؛ لأنَّ الرِّعِيم: الكفيل، وله في كلام العرب استعمالان: أحدهما: أن يتعدى إلى الاسم الظاهر أو الضمير بحرف جر، فنقول: أنا زعيم بكذا، وزعيم به، أي: كفيل به، ومنه قول الله تعالى: ﴿سَأَلَهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]، وقول النبي ﷺ: «أنا زعيمٌ ببَيْتٍ في رَيْضِ الْجَنَّةِ لِمَن تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا»^(٧)، وقول امرئ القيس^(٨):

فإني زعيمٌ إن رجعتُ مُملَكًا
بِسَيْرٍ تَرى منه الفُرَانِقَ أزوَّرا

(١) البديع (١: ٥٥٩).

(٢) البديع (٢: ٤٣٧).

(٣) شرح التسهيل (٢: ٤٤ - ٤٥).

(٤) شواهد التوضيح (ص ٢٣٥)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ٦٦٥). وانظر: شرح الكافية الشافية (٣: ١٥١٤).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣: ١٥٢٨).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣: ١٥٢٦ - ١٥٢٨).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه (٤: ٢٥٣).

(٨) الديوان (ص ٦٦). الفرانق: سبع يصيح بين يدي الأسد كأنه ينذر الناس به. والأزور: المائل العنق.

والآخر: أن يتعدى إلى المصدر المؤول إمَّا من (أن) الناصبة والفعل المضارع المنصوب، فتقول: أنا زعيمٌ أن أفعل كذا، ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة^(١):

وَإِنِّي زَعِيمٌ أَنْ تُقَرَّبَ فِتْيَةٌ إِلَيْكَ مُعِيدَاتُ السَّفَارِ عَوَاطِفُ
وقولُ الراعي^(٢):

فإِنِّي زَعِيمٌ أَنْ أَقُولَ قَصِيدَةً مُحَرَّرَةً، كالتَّقْبِ بَيْنَ المَخَارِمِ

وإمَّا من (أن) المخففة التي وليها مضارع مرفوع مفصول منها، فتقول: أنا زعيمٌ أن سوف يحضرُ خالد، ومنه قول المثنى بن حارثة لخالد بن الوليد في أبحر بن جابر: «إذا أسلمَ نصارى العرب فإنِّي زعيمٌ أن سَيْسِلِمُ»^(٣).

وإمَّا من (أن) المشددة مع اسمها وخبرها، فتقول: أنا زعيمٌ بأنَّ زيداً يفي بعهدة، ومنه قول البحري^(٤):

مَتَى قِطَّتْ فِي شَرِقِ البِلَادِ فَإِنِّي زَعِيمٌ بَأَنَّ قَيْظَهُ مِنْ رَبِيعِهِ

وذهب بدر الدين بن مالك إلى أنَّ كلا القولين حسن^(٥).

وأما أبو حيان فنص في (البحر المحيط) على أنَّ الأولى أن تكون (أن) هي الناصبة للمضارع، ولم يقطع فيها برأي في (الارتشاف) و(التذليل والتكميل)^(٦).

واختار ابن هشام^(٧) القول بأنَّها هي الناصبة للمضارع قد أهملت، واستحسن المذهب الثالث، لكنه رأى أنَّ قول البصريين أظهر منه.

ومن أجاز المذهبين الرضي^(٨)، والسمين الحلبي^(٩)، والشاطبي^(١٠).

(١) الديوان (ص ٤٦٦).

(٢) طبقات فحول الشعراء (١: ٥١٦). النقب: الطريق في الجبل لا يستطاع سلوكه. والمخارم: جمع مُحْرِم، وهو أنف الجبل.

(٣) كتاب الأوائل (١: ٢٢٣).

(٤) الديوان (٢: ١٢٧٧). قاط بالمكان: أقام به قَيْظاً، أي: صميم الصيف.

(٥) شرح التسهيل (٤: ١١).

(٦) البحر (٢: ٤٢٣، ٥: ٣٩٩)، والارتشاف (٤: ١٦٤٢)، والتذليل والتكميل (٥: ١٦٥ - ١٦٧).

(٧) مغني اللبيب (ص ٢٨).

(٨) شرح الكافية: القسم الثاني (٢: ٨٣٥).

(٩) الدر المصون (٧: ٧٥).

(١٠) المقاصد الشافية (٦: ١٥).

اختيارنا: والذي نذهب إليه في هذه المسألة أنّ الأولى في (أن) هذه أن تكون الثنائية الناصبة للمضارع، وقد أهملت حملاً على (أن) المصدرية الداخلة على الفعل الماضي؛ لأنها تشبهها في اللفظ وفي التقدير، فإنّ (أن) الناصبة للمضارع هي الداخلة على الماضي والأمر أيضاً، ولا تعمل فيهما. وفي هذا التوجيه خروج مما احتجّ به أصحاب المذهب الأول من بُعد (أن) المصدرية من أختها (ما) المصدرية، وذلك من حيث اختصاص (ما) بالحال، وصلاحية (أن) للماضي والمستقبل. وفيه أيضاً تخلّص من شذوذ عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وخبورها إذا كان جملة فعلية. ولا يبقى سوى شيء واحد، وهو إهمال ما حقّه أن يعمل، وهذا له نظائر، منها إبطال عمل الحرف الجازم، كقول قيس بن زهير العبسي^(١):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
ولم أر أحداً ذهب هذا المذهب فيما أعلم.

(١) النوادر (ص ٥٢٣)، وسر صناعة الإعراب (ص ٧٨، ٦٣١).

قائمة المصادر

- ◀ الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. عبد الفتاح شلي، نهضة مصر (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).
- ◀ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، دار الخانجي، القاهرة، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ◀ الأضداد لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت (١٩٦٠م).
- ◀ إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ◀ الأمالي لأبي علي القالي، القاهرة (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م).
- ◀ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).
- ◀ الأوائل لأبي هلال العسكري، تحقيق د. وليد قصاب ومحمد المصري، الرياض (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ◀ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، دمشق (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
- ◀ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- ◀ البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د. فتحي علي الدين ود. صالح العايد، مكة المكرمة (١٤٢٠هـ).
- ◀ التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا في الرياض (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) وما بعدهما. ومخطوطة الأسكوريال رقم (٥٦).
- ◀ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

- ◀ التعليقة على المقرب لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق د. خيري عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ◀ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ◀ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ◀ الجنى الداني في حروف المعاني للمراي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ونديم فاضل، المكتبة العربية، حلب (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- ◀ خزانة الأدب للبغداد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) وما بعدهما.
- ◀ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م) وما بعدهما.
- ◀ الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) وما بعدهما.
- ◀ ديوان ابن الدمينه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، القاهرة (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م).
- ◀ ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ◀ ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر.
- ◀ ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (١٩٦٩م).
- ◀ ديوان حاتم الطائي، تحقيق د. عادل جمال، القاهرة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- ◀ ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
- ◀ ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- ◀ رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ◀ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر (١٩٧٢م).

- ◀ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندأوي - دمشق (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ◀ سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ◀ شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة، الجزيرة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ◀ شرح ألفية ابن معط للرعييني، الجزء الأول، تحقيق حسن محمد أحمد، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ◀ شرح ألفية ابن معط للقواس، تحقيق د. علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ◀ شرح الكافية لرضي الدين الأسترابادي، تحقيق د. حسن الحفظي ود. يحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ◀ شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر، بلا تاريخ.
- ◀ شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د. سلوى عرب، مكة المكرمة (١٤١٩هـ).
- ◀ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد (١٩٨٠م).
- ◀ شرح كتاب سيبويه للسيراي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦م) وما بعدها. ومخطوطة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧) نحو.
- ◀ شواذ القراءات لمحمد بن نصر الكرمانى، تحقيق د. شمران العجلي، مكتبة البلاغ، بيروت (١٤٢٢هـ).
- ◀ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية (١٤١٣هـ).
- ◀ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس (١٩٨٠م).
- ◀ طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، شرحه محمود شاكراً، القاهرة (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- ◀ العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق د. مفيد قميحة، بيروت (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).
- ◀ عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ◀ غاية النهاية لابن الجزري، نشره ج. برجستراسر، القاهرة (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م).
- ◀ الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، جزء منه، تحقيق د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
- ◀ القاموس المحيط للفيروزآبادي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (١٣٣٢هـ - ١٩١٣م).
- ◀ المتبع في شرح اللمع للعكبري، تحقيق د. عبد الحميد الزوي، بنغازي (١٩٩٤م).
- ◀ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م).
- ◀ المحتسب لابن جني، تحقيق ناصف والنجار وشلي، القاهرة (١٣٨٦هـ).
- ◀ المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، الرحالة الفاروق وعبد الله الأنصاري والسيد إبراهيم ومحمد العناني، دار الخير، دمشق (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ◀ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، نشره ج. برجستراسر، القاهرة، بلا تاريخ.
- ◀ معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلي، دار الكتب المصرية (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ◀ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلي، عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ◀ مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر (١٩٦٩م).
- ◀ المفصل للزمخشري، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمار، عمان (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ◀ المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ◀ منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- ◀ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط. مصطفى الحلبي بمصر (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- ◀ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق محمد دهمان، دمشق (١٣٤٥هـ).
- ◀ النوادر لأبي زيد، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، بيروت (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٩	ملخص البحث.....
٢٠	بين يدي البحث.....
٢٧	توجيه النحويين للقراءة وأبيات الشعر.....
٢٧	مذاهب النحويين في ذلك.....
٣٧	قائمة المصادر.....
٤١	فهرس الموضوعات.....